



شروط وأحكام طلب فتح حساب مشترك ”أفراد طبيعيين“

11. كافة المراسلات مع أطراف الحساب المشترك ستكون باللغتين العربية وأو الإنجليزية وذلك من خلال وسائل الإتصال المتاحة على سبيل المثال وليس الحصر: الخطابات المسجلة - كشوف الحساب - الرسائل النصية القصيرة - مركز الخدمة الهاتفية - الإتصال التليفوني.
12. يتعين على كافة أصحاب الحساب المشترك أن يتأكدوا من الاحتفاظ بحفتر الشيكات الصادر لهم من البنك من مكان آمن ويحتمل أصحاب الحساب المشترك مسؤولية كل ما يترتب على ضياع أو سرقة أو تزوير أو إستعمال غير قانوني لتلك الشيكات، كما يتعهدون أيضا بإخطار البنك فوراً في حالة فقد أحد الشيكات أو ضايعه.
13. يقبل البنك أומר إيقاف دفع الشيكات في حالة فقد أو افلاس جامها أو لأي أسباب أخرى قد يراها أصحاب الحساب المشترك، ويكون إيقاف الدفع تحت مسؤولية كافة أصحاب الحساب المشترك الكاملة وفي هذه الحالة يتم تحديد مقابل وفاء الشيك لحين الحصول على إقرار موقع من كل من السلاح أصحاب الحساب المشترك (طبقاً لتعليمات التصرف في الحساب) والمستفيد بها فيما أنه لم يسبق تظهيره وحصول المستفيد على قيمته.
14. إذا أصبح أي من الحسابات مدينًا أو مكشوفًا لصالح أحد البنوك بدون موافقة مسبقة من قبل البنك لأي سبب كان فإنه يترتب على ذلك أحقية البنك في احتساب عائد مدين بالإضافة إلى عمولة أعلى رصيد مدين على الرصيد اليومي وتحسب وفقاً للنتيجة أسعار الخدمات المصرفية المعلقة في البنك.
15. لا يستحق عائد على الأرصدة الدائنة في الحساب الجاري إلا بموافقة مسبقة من البنك.
16. يفوض أصحاب الحساب المشترك البنك تفويضاً نهائياً وغير قابل للإلغاء أو الرجوع فيه بتسجيل كافة المكالمات الهاتفية التي تتم من خلال مركز الخدمة الهاتفية بحيث تكون برهنية دليل نهائي وقاطع في الإثبات ولا يمكن الاعتراض عليها مطلقاً.
17. يفوض كافة أصحاب الحساب المشترك البنك بالخصم على الحساب تلقائياً ودون الرجوع إليهم أية مبالغ قد تم إضافتها للحساب عن طريق السهو أو الخطأ كما يفوضوا البنك في كشف الحساب في حالة عدم وجود رصيد كافي لتنفيذ هذا الجرد، أما في أيكون إخطار أطراف الحساب المشترك بقيد المعاملة وإظهارها في كشف الحساب.
18. للبنك الحق، في أي وقت من الأوقات ودون إيداع أي أسباب وفقاً لقراره المطلق، إغلق الحساب/الحسابات مع إبراء ذمة البنك من أي التزام مالي فيما يتعلق بالحساب المعلق وذلك بإصدار شيك مصرفي بالمبلغ الدائن الموجود بالحساب في ذلك الوقت بعد خصم أية مبالغ مستحقة على أطراف الحساب المشترك لصالح البنك وإرسال خطاب بالبريد المسجل إلى أصحاب الحساب المشترك على آخر عنوان ثابت لدى البنك لزيارة الفرع ماسك الحساب ليستلم الشيك المصرفي ودون أي مسؤولية على البنك، كما أنه يجوز للبنك إتخاذ أي إجراء ليعلق الحساب المشترك على الفور إذا ما رأى البنك أن أصحاب الحساب قد قدموا معلومات خاطئة/غير كاملة في أي وقت، أو في حالة استخدام الحساب بشكل غير قانوني أو في حالة إخلال أصحاب الحساب المشترك بهذه الشروط والنكاح.
19. يحق للطرف الحساب المشترك إغلق الحساب في أي وقت وذلك من خلال تقديم طلب كتابي إلى البنك شريطة أن:

- يتم سداد أية مبالغ مستحقة للبنك قبل إغلاق الحساب.
- سداد مصاريف إغلاق الحساب وفقاً للنتيجة أسعار الخدمات المصرفية المعلقة في حينه.
- إعادة كافة الشيكات غير المستخدمة وفي حال تعذر على أطراف الحساب المشترك إغلاقها، فإنهم يتحملون أية خسائر أو أضرار تنتج عن سوء استخدام مثل هذه الشيكات.
- إعادة كافة البطاقات الدائنة والمدينة الصادرة على الحساب إلى البنك.

20. يفوض البنك بتنفيذ طلب الإغلاق خلال خمسة أيام عمل، إلا في الحالات الخاصة التي قد تؤدي إلى تأخير تنفيذ الطلب مثل الوارد أعلاه على سبيل المثال وليس الحصر.
21. يقر كافة أصحاب الحساب المشترك بعدم مسؤولية البنك عن خسائر البريد سواء الناتجة عن التأخير في تقديم أدوات أو أوامر الدفع أو عن الفصول في تقديم أو طلب أو تحصيل إشعار بعدم الدفع أو الإمتناع عن دفع أية مبالغ، وأحقية البنك في إستيراد أية مبالغ تكون حذفت مقدماً ولم يتم تحصيلها.
22. يقر كافة أصحاب الحساب المشترك بأعفاء البنك ومراسليه من كل مسؤولية تتعلق بتأخير عرض أو تقديم لكافة المستندات التجارية وخلفها الموحدة منه برسم التحصيل أو الخصم وكذلك يعفى البنك من أية مسؤولية قد يتعرض لها نتيجة لإتخاذ الإجراءات القانونية لإجبار المدين على الدفع في الميعاد المحدد لدفع هذه الأوراق والمستندات التجارية والتي تقدم للتحصيل أو للضمان أو الرهن لأية أغراض أخرى كما يقر أصحاب الحساب المشترك بتحملهم لكافة الرسوم والمصاريف والعقوبات القضائية التي يتكبدها البنك في سبيل ذلك ويلتزم بسدادها فوراً إلى البنك وتعتبر مستندات البنك حجة عليه.
23. يقر كافة أصحاب الحساب المشترك على تنفيذ جميع العمليات المصرفية الخاصة بهم نيابة عنهم كتحويل الشيكات والكمبيالات والكوبونات وشراء وبيع الأوراق المالية ، كما يفوضون البنك في قيدها على الحساب وفي إجراء كافة القيود الحسابية اللازمة لذلك أو إعادة قيدها بالشكل الذي يتناسب مع صحة الحساب. وتعتبر جميع التوامر الصادرة من وإلى البنك بشأن هذه العمليات وغيرها تنفيذاً لهذا التوكيل الذي يظل سارر المفوض طالما بقى الحساب مفتوحاً وكلت جميع مسؤولية أصحاب الحساب.
24. يفوض كافة أصحاب الحساب المشترك البنك في خصم ما يقدم إليه من كفاتل وشيكات والمسحوبات المخصومة والمغطاه والمشتراه منهم والموقع عليها من أصحاب الحساب من حساباتهم المفتوحة لدى أي فرع من فروع البنك.
25. يقر كافة أصحاب الحساب المشترك ويفوضون على أنه في حالة إحتفاظهم بحساب مع البنك بعمله أخرى غير الجنيه المصرى والدولار الأمريكى واليورو، فإن البنك غير مطالب بالدفع بذات العملة الأجنبية، إلا إذا كانت هذه العملة متوفرة لديه، ويتم تحديد سعر الصرف الأجنبي وفقاً لتسارع الصرف المعلنه بواسطة البنك في تاريخ الدفع.
25. بالنسبة للعمليات بالعملة الأجنبية بغير عملة الحساب يقر أطراف الحساب المشترك بتحملهم كافة مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات بين تاريخ السحب/الصرف وتاريخ الدفع/التسوية وأن البنك غير مسئول عن تحمل أي خسارة قد تنشأ عن تغيير أسعار الصرف.

26. يفوض أطراف الحساب المشترك البنك في خصم المصروفات الناشئة عن هذا الحساب كمصاريف فتح الحساب ومصاريف خدمة الحساب السنوية للحساب والبريد والسويقت والتأمين والعمولات وكذلك الرسوم والمصاريف الناشئة عن عقود الرهن وقيدها وأكف المصروفات الأخرى وفقاً للنتيجة أسعار الخدمات المصرفية المعلقة.
27. إذا تعهدت حسابات كافة أصحاب الحساب المشترك لدى البنك في أي من فروعها الأخرى (الحساب الأصلي وما يتفرع عنه من حسابات فرعية أخرى وأو أوعية ادخارية (شهادات - ودائع أو اي وعاء ادخاري آخر) يوافق أصحاب الحساب المشترك على اعتبارها جميعاً وحدة واحدة وعلى قيام البنك بالخصم على حساباته الدائنة بأية مبالغ وفاء لمطلب البنك من أي منها بحيث لا يستحق لأصحاب الحساب المشترك أية أرصدة دائنة إلا بعد تسوية جميع الحسابات أياً كانت وبأى عملة وبعد سداد كافة المديونيات المستحقة للبنك على أصحاب الحساب المشترك من أصل وعودات ومصروفات أو أية مستندات أخرى، أو لسداد أي مبالغ تستحق على أصحاب الحساب المشترك لأي سبب ، كما يقر أصحاب الحساب بأن التموال الموحدة بالحساب ظامنة لأي تسوية من متح من قبل البنك ويفوض أصحاب الحساب في إجراء المرافعة لإستيداء دين البنك الذي ينتج عن عدم السداد وأو التأخر من السداد وكذا في حال وفاة أحد أصحاب الحساب المشترك وذلك دون التقيد بنسبة كل شريك الواردة بنند إقرار وتعهدات أصحاب الحساب المشترك .
28. يحق لأطراف الحساب المشترك إجراء مقاصة أو تسوية لحساباتهم في أي وقت ويستثنى من ذلك الحالات التي يكون الحساب فيها مرهوناً لصالح البنك أو راکداً أو متحفظاً عليه أو وجود أي سبب قانوني يمنع التصرف في الحساب.
29. إن أي وكالة أو تفويض أصدره أو قد يصدره أصحاب الحساب المشترك سواء قبل أو بعد فتح الحسابات عاملاً كان أو خاصاً إذا كان من شأنه أن يتيح للوكيل أو المفوض التصرف بالحساب يبقى نافذاً إلى حين قيام أصحاب الحساب المشترك بإخطار البنك خطياً بخلاف ذلك ولا يجوز الإتعمال على الحساب المشترك بالتوكيلات الصادرة للغير إلا بعد موافقة كافة أصحاب الحساب المشترك.
30. في حالة إلغاء التفويض الصادر من أصحاب الحساب المشترك يتعين إخطار البنك بموجب طلب مكتوب من خلال الفروع الحسابية للمشارك في جميع مواقع من جميع أصحاب الحساب المشترك يقدم إلى البنك أو بخطاب مسجل يعلم الوصول (البريد المسجل) ولا تسري تعليمات الإبطاء إلى من يوم العمل التالي لتاريخ وصولها إلى علم الفرع الذي يحتفظ بالحسابات ولا يكون البنك مسئولاً عن أي تعاملات قد تمت قبل هذا التاريخ.
31. للبنك ودون إلام عليه أي يعتمد أي تفويض أو توكيل مصادق على صحة توقيع أصحاب الحساب المشترك من المراجع الرسمية لأية دولة أو البنوك المرسله حتى وإن كان التوقيع غير مطابق لطلب التوقيع المحفوظ لدى مصرفنا.
32. إذا ما طرأ أي نزاع بين أصحاب الحساب المشترك والبنك وطرف ثالث حول أي عملية مصرفية فإن أصحاب الحساب المشترك يفوضون البنك تفويضاً لا رجعة فيه بحجز أي مبلغ يجوز حوله النزاع لحين البت فيه قضاء أو رضاً دون أن يحق لأصحاب الحساب المشترك المطالبة بأية عوائد أو تعويض.

أولاً: شروط وأحكام الحسابات المشتركة / الأنشطة

أولاً: التعريفات

- الحساب النشط:** الحساب الذي تم إجراء معاملة واحدة (سحب، أو إيداع، أو تحويل، أو الإستعلاء الإلكتروني، أو الموثق عن الرصيد) على الأقل خلال عام بالنسبة للحسابات الجارية وعمان بالنسبة لحسابات التوفير، وذلك من خلال فروع البنك أو من وسائل الإتصال أو من القنوات الإلكترونية المتاحة.
- الحساب الراكدة:** الحساب الذي لم يتم إجراء أي من المعاملات التالية عليه: سحب، أو إيداع، أو تحويل، أو الإستعلاء الإلكتروني أو الموثق عن الرصيد لحة عام بالنسبة للحسابات الجارية وعمان بالنسبة لحسابات التوفير، ولا تعتبر المعاملات التي يقوم بها البنك على حسابات العملاء، مثل خصم الرسوم أو إقامة العوائد، من المعاملات التي يجب بموجبها تنشيط الحساب.
- العميل:** ذوي الحسابات الراكدة: العملاء الذين تكون كافة حساباتهم لدى البنك راکدة.
- ثانياً: الشروط والنكاح الخاصة بالحسابات الراكدة والنشطة:**

1. يتم إعتبار كلاً من الحساب أو العميل راکداً أو نشطا وفقاً للشروط الواردة بالتعريفات السابقة.
2. يستمر البنك في صرف الشيكات المسحوبة وتنفيد أية تعليمات مستحقة على الحسابات الراكدة (وفقاً لإجراءات البنك المعتمدة في هذا الشأن)، ولا يُعتبر ذلك إعادة تنشيط للحسابات.
3. بالنسبة للحسابات التي تُدر عائداً، يستمر حساب العوائد المستحقة للعميل، وإضافتها وفقاً لنوع الحساب ودورية حساب العائد وفقاً لإجراءات البنك المعتمدة في هذا الشأن.
4. تنشيط الحسابات الراكدة:
5. في حالة أن أحد / بعض حسابات العميل راکدة، وتوجد حسابات أخرى نشطة للعميل بالبنك: يُسمح للعميل بتنشيط حساباته الراكدة باستخدام أي من وسائل الإتصال المقبولة وفقاً لإجراءات البنك في حينه.
6. في حالة إعتبر العميل راکداً (جميع حسابات العميل راکدة): يتعين قيام العميل بالبنك كحد أدنى لتنشيط حساباته من خلال أي من الوسائل المقبولة وفقاً لإجراءات البنك في حينه:
 - أ. تحديث بيانات العميل طرف البنك.
 - ب. مطابقة على رصيد الحسابات.
 - ج. كتابة طلب لإعادة تنشيط الحسابات.
7. يقوم البنك بإخطار العميل (قبل وبعد إدراج حساباته ضمن الحسابات الراكدة) بأى من قنوات الإتصال المتاحة لدى البنك بالمصروفات الناتجة عن ذلك، وكذا إجراءات إعادة التنشيط.
8. المصاريف والعمولات:

- يقوم البنك بخصم مصاريف ورسوم الحسابات الراكدة وفقاً لأسعار الخدمات المصرفية المعلقة.
 - في حالة رعاية العميل تنشيط حسابه الراكدة أو إغلاقه، يتم تنفيذ طلب العميل فرض أي رسوم على إعادة تنشيط الحسابات الراكدة أو إغلاقها.
- خامساً: الشروط الخاصة بالخدمات المصرفية**

1. **شروط استخدام بطاقة الخصم المباشر**
 1. يتعين على أطراف الحساب المشترك الإطلاع على هذه الشروط والنكاح حيث أنها تتضمن التفاصيل الكاملة بشأن إلتزاماتهم المترتبة على حصولهم على بطاقة/بطاقات الخصم المباشر وكيفية إستخدامها والتأكد من فهمهم الكامل لها ومن حذرهم على الإلتزام بها قبل التوقيع عليها. ويعتبر توقيع أطراف الحساب المشترك على هذا الطلب موافقة صريحة منهم على كافة البنود والشروط والنكاح الواردة به وهذا الإقرار نهائي ولا يجوز الرجوع فيه حالياً أو مستقبلياً من سبب من الأسباب أو بأي صفة كانت، ويظل سارياً حتى بعد إغلاق الحساب/ الحسابات لدى البنك، كما يقرون بموافقتهم على أنه يحق للبنك تحصيل أي من هذه الشروط والنكاح أو بعضها في أي وقت، ويمكن لأطراف الحساب المشترك الإطلاع على الشروط والنكاح السارية من خلال الموقع الإلكتروني للبنك المصري الخليص وأو الحصول على نسخة منها من خلال أي من فروع البنك في حالة طلبها.
 2. تصدر بطاقة الخصم المباشر فقط في حالة الحساب المشترك والذي يدار بتوقيعات منفردة ويجوز إصدار بطاقة مستقلة لكل شريك في الحساب، ويعتبر كافة أصحاب الحساب المشترك مسئولين بالتكامل والتضامن تجاه البنك عن أية إلتزامات قد تترتب عن إستعمال أي من هذه البطاقات.
 3. إصدار وإستخدام بطاقة الخصم المباشر والبطاقات الفرعية لخصم لخدمات ورسوم وعمليات والتي تتضمن مصاريف الإصدار ومصاريف إعادة الإصدار ومصاريف الإضافة إلى أي مصاريف أخرى متعلقة ببطاقة الخصم المباشر وفقاً لأي وارد بلانحة التعريفات المصرفية للبنك المعلقة والسارية في حينه والتي يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال فروع مصرفنا.
 4. في حالة إجراء أي تعديلات على المصروفات والعمولات سيتم إخطار أطراف الحساب المشترك مسبقاً عن طريق إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكتروني أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.
 5. يوافق لأصحاب الحساب المشترك على أن يقوم البنك بإرسال البطاقة عن طريق شركة الشحن التي تقدم خدمة البريد للبنك، كما يقر حامل البطاقة أن قيامه بإخطار شركة البريد بوقف مستند تحقيق الشخصية الخاص به (بطاقة الرقم القومي للمبرين وجواز السفر للجانب من توقيعه بالبريد المسجل بعد برهنية إقرار منه بإستلام البطاقة شخصه.
 6. فور إستلام البطاقة يقوم حامل البطاقة بتنشيطها عن طريق الإتصال بمرکز الخدمة الهاتفية.
 7. يقر أصحاب الحساب المشترك بموافقتهم وإلتزامهم (بسداد/تفويض البنك في خصم) كافة المصاريف والعمولات المترتبة بالخدمة من الحساب وفقاً لتعريفات البنك المعلقة في حينه.
 8. يكون كافة أصحاب الحساب المشترك مسئولين مسؤولية مطلقة في البنك عن كافة المصاريف والإلتزامات المترتبة على إصدار و/أو تجديد و/أو إستبدال و/أو استخدام كافة البطاقات الصادرة على الحساب كذلك النتائج المترتبة على فقد أو هلك أو إساءة استخدام أي منها.
 9. يتعين على كافة أصحاب الحساب المشترك تعديلهما الحساب بأرصدة تكفي لتغطية خصم الحساب وكافة الإلتزامات الناشئة عن إستخدام البطاقة والمصاريف البنكية كما يوافق كافة أصحاب الحساب المشترك على خصم قيمة استخدامات البطاقة فوراً من رصيد الحساب.
 10. لا يكون الحساب مسئولاً بأي وجه إذا رفضت أية منشأة قبول البطاقة في إتمام المعاملات.
 11. في حالة سحب مبلغ تجزئ المبروم بالبطاقة مديناً لأي سبب يلزم كافة أصحاب الحساب المشترك بسداد ذلك المبلغ فوراً بالإضافة إلى المصاريف المحكورة بالبنك رقم 14 بالبنك ثالثاً بهذه الشروط والنكاح وفقاً للنتيجة أسعار الخدمات المصرفية المعلقة. في حالة عدم السداد، يصبح كافة أصحاب الحساب المشترك للبنك بالخصم على أي حسابات دائنة أو ضمانات بإسهم بالبنك "كلوداع"، حسابات التوفير، شهادات الإيداع، أو غيرها وذلك دون إخطار أو إنذار أو الحصول على موافقتهم المسبقة.
 12. إذا حصل غير مسئول عن أي خلافات تنشأ بين حامل البطاقة والتاجر حول السلع والخدمات المختلفة التي حصل عليها بموجب البطاقة كما أنه إذا أصدر التاجر قسيمة إسترجاع لمبلغ كلى أو جزئى عن معاملة بيع تمت باستخدام البطاقة فإن البنك سوف يقوم بإضافة المبلغ المرجوع للحساب فقط عند إستلام قيمة الإسترجاع من البنك المصل.
 13. يحق للبنك وضع حدود لإستخدام (مبلغات سحب/ شراء) البطاقة خارج جمهورية مصر العربية، وفى حالة تغيير تلك الحدود سيقوم البنك بإبلاغ أطراف الحساب المشترك عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك أو إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكتروني أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.
 14. من المتفق عليه بين البنك وكافة أصحاب الحساب المشترك أن كافة استخدامات البطاقات الخاصة بالحساب المصرى ويتم خصمها فوراً من رصيد الحساب أما بالنسبة لاستخدامات البطاقات خارج مصر (بالعملة الأجنبية المختلفة) فيتم تقييمها بالجنيه المصرى بسعر التحويل المعلن بعمرة مؤسسة ماستر كارد في تاريخ التسوية وتفيد على الحساب بالجنيه المصرى أو يتم سدادها بذات العملة الأجنبية حسبما يرنى البنك، مع إلتزام أصحاب الحساب المشترك بفروق التساؤل الناشئة عن التقييم والتي تحددتها مؤسسة ماستر كارد وكذلك التعامل المقررة وحدود التعامل المقررة للإستخدام بموجب البطاقة خارج جمهورية مصر العربية.

شروط و أحكام طلب فتح حساب مشترك ”أفراد طبيعيين“

15. كافة العمليات التي تتم باستخدام البطاقة على آلت التجار أو ماكينات الصرف التلقائي باستخدام الرقم السري وكذلك العمليات التي يستخدم حامل البطاقة فيها خدمة التلمسية بدون استخدام رقم سري هي مسئولية حامل البطاقة مسئولية مطلقة ولا يحق للطراف الحساب المشترك الرجوع على البنك في حالة ثبوت وجود تكتريك من جانب حامل البطاقة. لذا يتوجب على كافة أطراف الحساب المشترك الرجوع للموقع الإلكتروني للبنك لمراجعة إحتياجات وقواعد التعامل مع البطاقات الإلكترونية قبل استخدام البطاقة.
 16. حامل البطاقة مسئول مسئولية مطلقة عن سلامة البطاقة والأرقام السرية وعدم الإفراط بها في مكان واحد، وفي حالة فقد أو سرقة كلها أو أيهما يلتزم حامل البطاقة فوراً بالاتصال بمركز الخدمة الهاتفية ليرفاه سيرياها وتعزير ذلك كتابياً بوجوب طلب كتابي يذكر به التفاصيل المقدمه ويحمل أصحاب الحساب المشترك كافة المبالغ الناتجة عن استخدام البطاقة من تاريخ الفقد أو السرقة وحتى استلم البنك لطلب اليرفاه ويتعهد حامل البطاقة في حالة العثور عليها ألا يستخدمها وأن يقوم بإعادتها للبنك فوراً لإتخاذ إجراءات إنلشفها. كما يتعين على أطراف الحساب المشترك تقديم طلب إعادة إصدار بطاقة و/أو رقم سري جديد ويخضع هذا الطلب لمصاريف تحدد وفقاً للندوة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة في حينه.
 17. في حالة حدوث تلاعب في الحساب أو سرقة أو فقد البطاقة/البطاقات الصادرة للطراف الحساب المشترك من البنك المصري الخليجي:
 - يكون البنك المصري الخليجي مسؤولاً:
 - عن العمليات التي تمت بعد إخطاره الحساب المشترك الرجوع على البنك في حالة ثبوت وجود تكتريك من جانب حامل البطاقة. لذا يتوجب على كافة أطراف الحساب المشترك الرجوع للموقع الإلكتروني للبنك لمراجعة إحتياجات وقواعد التعامل مع البطاقات الإلكترونية قبل استخدام البطاقة.
 - إذا تأكد للبنك عدم قيام حامل البطاقة بأخذ التدابير الاحترازية وبذل الجهد اللازم للحفاظ على البطاقات الصادرة له على الحساب.
 - بعدم قيام حامل البطاقة بالإبلاغ الفورى عن حدوث تلاعب في حساباته أو فقد أو سرقة البطاقات المصرفية الصادرة له.
 - يحق للبنك إيقاف استخدام البطاقة أو إلغائها في أي وقت مع إخطار أطراف الحساب المشترك.
 - يتعين على حامل البطاقة التحقق من صحة بيانات معاملات السحب النقدي والنشراء من خلال مراجعة كشف الحساب الدوري أو كشف الحساب المخصر/ رصيد الحساب من خلال مكابيت الصراف الآلى / الرسائل النصية المرسله من البنك على الهاتف المحمول المملو للبنك وفي حالة الاعتراض على أية عملية يتعين عليه تقديم اعتراض كتابي مع المستندات المؤيدة (إن وجدت) للبنك خلال المهلة الممنوحة للتعراض والتي تتحدد وفقاً لنوع المعاملة والشبكة التي تمت من خلالها، علماً بأنه يمكن للطراف الحساب المشترك معرفة المهلة الممنوحة للتعراض إما بالاتصال بمركز الخدمة الهاتفية أو زيارة أي من فروع مصرفنا. علماً بأن عدم الاعتراض على العملية خلال المهلة الممنوحة يعد بمثابة موافقة أطراف الحساب المشترك عليها ولا يجوز الاعتراض عليها بعد انتهاء تلك المهلة، كما أن البنك لا يكون ملزماً بإضافة المعاملات محل النزاع ما لم تكن قيمتها قد أضيفت إلى حساب البنك من خلال البنك المحصل أما في حالة عدم ثبوت حق العميل في المطالبة فيتم خص مصاريف من الحساب وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية في حينه.
 20. يتعين على حامل البطاقة أن يوقع على إشعارات المبيعات والسلف النقدية عند استخدام البطاقة مع إحتفاظه بصورة منها وفي حالة عدم ضرورة توقيع حامل البطاقة على أية إشعارات فإن ذلك لا يعفى كافة أصحاب الحساب المشترك من التزامهم على البنك بسداد قيمتها إذا وجدت صحة البطاقة وتم تسجيل البطاقة إلكترونياً في الآلة التي تعامل معها حامل البطاقة مع قيد القيمة على الحساب.
 21. يحق للطراف الحساب المشترك طلب إلغاء البطاقة/البطاقات الصادرة على الحساب وذلك عن طريق تقديم طلب كتابي في أي من فروع البنك مع التزامهم بردها للبنك على أن يظل التزامهم قائماً وسارياً بالنسبة للمعاملات التي تمت بالبطاقة حتى تاريخ الإلغاء وسداد مصاريف إغلق البطاقة وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة في حينه ويقوم البنك بتنفيذ الطلب خلال خمسة أيام عمل، إلا في الحالات الخاصة التي قد تتطلب إجراءات إضافية قد تؤدي إلى تأخير تنفيذ الطلب (على سبيل المثال لا الحصر سداد أية مبالغ مستحقة للبنك قبل إلغاء البطاقة).
 22. لن يكون البنك مسئولاً عن أي خساره يتكبدها أصحاب الحساب المشترك إذا لم يتمكن حامل البطاقة من الحصول على أي من الخدمات لثى سبب خارج سيطرة البنك، على سبيل المثال وليس الحصر القوة القاهرة وإنقطاع الكهرباء، أو عطل في المعدات المستخدمة.
 23. البطاقة مملوكة للبنك المصري الخليجي وتعد أمانه لدى حاملها ويتعهد بردها للبنك فور طلب البنك ذلك.
 24. يفوض أطراف الحساب المشترك البنك في تحديد البطاقة عند انتهاء مدة صلاحيتها دون الحاجة لإستيفاء موافقتهم مع إحتفاظ أطراف الحساب المشترك بالحق في إلغاء هذا التجديد من خلال إخطار البنك كتابياً قبل إنتهاء مدة صلاحية البطاقة بشهرين على الأقل.
 25. في حالة التعامل على الشبكة الإلكترونية (الإنترنت) باستخدام بطاقة البنك المصري الخليجي فإن أطراف الحساب المشترك يكونوا مسئولين عن حماية بياناتهم وبيانات البطاقة وأن يقوموا بالعمليات مع المتاجر المعروفة من خلال أجهزة الكروتونية أمهه وأن يقوموا بالتحقق من أن المواقع الإلكترونية التي يتم تنفيذ العمليات من خلالها آمنة، كما يجب عليهم الرجوع للموقع الإلكتروني للبنك لمراجعة إحتياجات وقواعد التعامل مع البطاقات الإلكترونية قبل استخدام البطاقة، ويفر أطراف الحساب المشترك أن البنك غير مسئول عن أي أضرار أو خسائر قد تلحق بهم في حالة وجود نقص من جانبهم أو نتيجة تعطل الخدمة لطرف خارج عن إرادة البنك.
 26. في حالة سفر حامل البطاقة خارج مصر فإن عليه إبلاغ البنك قبل السفر للخارج عن طريق الإتصال تليفونياً بمركز الخدمة الهاتفية أو زيارة أقرب فرع وفي حالة عدم الإبلاغ يحق للبنك إيقاف البطاقة عند استخدامها بالخارج.
 27. يحق للبنك في أي وقت ودون إخطار مسبق عليه إيقاف التعامل بالبطاقة مؤقتاً أو عدم تجديدها/إعادة إصدارها إذا توافرت لديه أية شكوك باستخدام البطاقة بشكل غير مشروع سواء بناءً على تقارير قد يتلقاها البنك أو نتيجة عدم تمكنه من إثبات صحة المعاملات مع أصحاب الحساب المشترك خاصة إذا وردت معاملات مشكوك بها من إحدى الدول المصنفة على أنها ذات مخاطر مرتفعة أو لثى سبب آخر يراه البنك وفقاً لتقديره.
 28. يحظر استخدام البطاقة في العمليات المحظورة قانوناً بما فيها شراء بضائع أو الحصول على خدمات مجرمة بموجب القانون المصري.
 29. يفرض عدم أصحاب الحساب المشترك بالتزامهم بكافة أحكام وشروط البطاقات الصادرة لأصاحبهم من البنك المصري الخليجي، كما يفرضون بالالتزام بحدود السحب بالعمله الأجنبية وفقاً للحدود المقررة من البنك المصري الخليجي والاستخدام الشخصي للبطاقات سواء في حالة السحب النقدي أو المشتريات، وعدم استخدامها بغرض الإتجار النقدي أو في البضائع أو استخدامها في تمويل عمليات تجارية؛ وعدم استخدام البطاقة من جانب أي شخص آخر باستثناء حاملها المخصص، ويفر كافة أصحاب الحساب المشترك بحق البنك المصري الخليجي في وقف أو إلغاء البطاقات الصادرة على الحساب أو إتخاذ ما يراه من إجراءات في حالة مخالفتهم لها بما سبق، مع اعتبار ما سبق جزء لا يتجزأ من طلب إصدار البطاقة وتمتم له.
 30. في حالة إعادة فتح حساب معلق وإذ تبين للبنك أنه قد تم إصدار بطاقة خصم مباشر للطراف الحساب المشترك مسبقاً، فإنه سيتم اعتبار هذا الطلب بمثابة طلب إعادة إصدار للبطاقة.
2. **إصدار بطاقة خصم مباشرة للطراف الحساب المشترك للرقم السري**
 1. تقدم خدمة الإخطار الآلى للرقم السري لعملاء بطاقات الخصم المباشر.
 - بعد إستلام البطاقة وتفعيلها من خلال مركز الخدمة الهاتفية يقوم حامل البطاقة بإشاء الرقم السري من خلال إحدى مكابيت الصراف الآلى التابعة للبنك وذلك بإتباع الإجراءات التالية:
 - فور قيام حامل البطاقة بإدخال الرقم السري في ماكينة الصراف الآلى سوف تظهر له شاشة تحتوي على عدة إختيارات فيقوم بالضغط على إختيار "تغيير رقم سري" ثم يقوم حامل البطاقة بإدخال رقم سري مكون من أربعة أرقام من إختياره.
 - يتم ألباً حفظ الرقم السري في النظام بحيث يمكن لحامل البطاقة استخدام البطاقة فور الإنتهاء من خطوات إنشائه.
 - يمكن لحامل البطاقة في أي وقت تغيير الرقم السري الخاص به من خلال مكابيت الصراف الآلى التابعة للبنك أما في حالة عدم تذكر حامل البطاقة للرقم السري يتعين تقديم طلب كتابي في أحد فروع البنك وفي هذه الحالة يتم إصدار رقم سري مطبوع ويخضع ذلك لمصاريف تحدد وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة في حينه.
 3. **كشوف الحساب الإلكتروني**
 1. في حال إختيار أطراف الحساب المشترك خدمة كشف الحساب الإلكتروني، تقدم هذه الخدمة شهرياً مجاناً وفقاً لهذه الشروط والأحكام، وفي حال أي تغيير في مصاريف هذه الخدمة سيتم إخطار أطراف الحساب المشترك من خلال إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكتروني أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك بأنه قد تم تعديل لائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة والتي يمكن الإبلاغ عليها من خلال موقع البنك الإلكتروني وفي فروع البنك.
 2. تعتبر الإشتراك في خدمة كشف الحساب الإلكتروني، سيقوم البنك بإرسال رسالة نصية إلى رقم الهاتف المحمول الخاص بالشريك المحون في الطلب لإخطاره بالرباط الذي يتم من خلاله تقديم الخدمة وطلب منه الإتصال بمركز الخدمة الهاتفية للحصول على الرقم السري الذي يصدر له مرة واحدة حتى يتمكن من تفعيل الخدمة.
 3. يتم إرسال الرباط إلى هاتف محمول واحد فقط وهو الذي تم تحديده من قبل أطراف الحساب المشترك في الجزء الخاص بكشف الحساب والمراسلات في هذا الطلب.
 4. فور دخول أحد أصحاب الحساب المشترك على الرباط سيطلب منه تغيير الرقم السري كشرط إلزامي.
 5. في حالة عدم إستلام أحد الحساب المشترك للرسالة النصية/عدم تذكر الرقم السري، يتعين الإتصال بمركز الخدمة الهاتفية ليتم إصدار رسالة نصية برقم سري جديد .
 6. يلتزم أصحاب الحساب المشترك بتوفير رقم هاتف محمول صحيح ولا يكون البنك مسئولاً عن عدم إستلام أصحاب الحساب المشترك لخدمة كشف الحساب الإلكتروني بسبب عدم صحة أو صلاحية أو تغيير رقم الهاتف المحمول المقدم منهم.
 7. بالإشتراك في خدمة كشف الحساب الإلكتروني، يعتبر أصحاب الحساب المشترك قد وافقوا على إيقاف إرسال كشف الحساب في صورته الورقية.
 8. يتم إصدار كشف الحساب الإلكتروني شهرياً ويلتزم أصحاب الحساب المشترك بالدخول على الرباط لمراجعتهم.
 9. يفرض كشف الحساب المشترك أن كشوف الحساب الإلكتروني تعد دليل قاطع يعزز صحة معاملات وأرصدة حساباتهم طرف البنك ما لم يتم الاعتراض عليها كتابياً بموجب كتاب موصى عليه محموباً بعلم الوصول أو إعتراض كتابي يسلم لثى من فروع مصرفنا في خلال 30 يوم من تاريخ إصدار كشف الحساب.
 10. لا يتحمل البنك أي مسئولية عن التأخير في إصدار كشوف الحساب الإلكتروني لأسباب خارجة عن إرادته أو ترجع لاعتلال في الشبكات الإلكترونية أو الإقطالات.
 11. يتم إرسال كشوف الحساب الإلكتروني على رقم الهاتف المحمول الخاص بالشريك المحون في الطلب ويكون هذا الشريك مسئول مسئولية كاملة عن تأمين هاتفه ويعفى أصحاب الحساب المشترك البنك من أية أضرار قد يتكبدها بشكل مباشر أو غير مباشر - نتيجة عدم تأمينه لهاتفه والتي قد تؤدي إلى أي أضرار ومنها على سبيل المثال لا الحصر التلاعب في البيانات الواردة في كشف الحساب الإلكتروني.
 12. تعتبر جميع المراسلات والمكاتب والإخطارات التي يرسلها البنك لأصحاب الحساب المشترك على سبيل المثال كإعلان المهت في سجلات البنك وحساب وأرصده وتفاصيل المعاملات وأية معلومات أخرى يتم تخزينها على أجهزة أصحاب الحساب المشترك الشخصية يكون على مسئوليتهم الخاصة ولا يتحمل البنك أية مسئولية في حالة الكشف عن هذه المعلومات لطراف آخر.
 13. تعتبر كشوف الحسابات الإلكترونية المرسله لأصاحب الحساب مستلمة في ذات وقت إرسالها إليهم بغض النظر عن قيام أطراف الحساب المشترك بالإبلاغ عليها من عدمه.
 14. يحق للطراف الحساب المشترك في أي وقت طلب كشف حساب ورقى من خلال أي فرع من فروع البنك ويكون هذا الطلب خاضعاً للرسوم المعتمدة بالبنك في حينه.
 15. يوافق كافة أصحاب الحساب المشترك على أنه يحق للبنك، وفقاً لتقديره المطلق وفي أي وقت، رفض تقديم الخدمة لهم أو إنهاء استخدامهم لها مع إبداء أسباب ذلك إن أمكن وفقاً لتقدير البنك.
 4. **كشوف الحساب الورقي**
 1. في حال إختيار أطراف الحساب المشترك خدمة كشف الحساب الورقي، تقدم هذه الخدمة ربع سنوياً علماً بأنه يحق للطراف الحساب المشترك - أي وقت خلال هذه المدة - الحصول على كشف حساب ورقى عن طريق زيارة أقرب فرع وذلك مقابل مصاريف تحدد وفقاً للندوة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة والسارية في حينه والتي يمكن الإبلاغ عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال فروع مصرفنا.
 2. تخضع خدمة كشف الحساب الورقي لصورات ورسوم وفقاً للندوة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة والسارية في حينه والتي يمكن الإبلاغ عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال فروع مصرفنا. وفي حالة إجراء أي تعديلات على الصورات والرسوم سيتم إخطار أطراف الحساب المشترك مسبقاً عن طريق إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكتروني أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.
 3. يتم إرسال كشف الحساب الورقي إلى عنوان مراسلات واحد فقط وهو الذي تم تحديده من قبل أطراف الحساب المشترك في الجزء الخاص بكشف الحساب والمراسلات في هذا الطلب.
 4. يحق لكافة أصحاب الحساب المشترك في أي وقت يشاؤون إيقاف خدمة كشف الحساب الإلكتروني وتفعيل خدمة كشف الحساب الورقي عن طريق تقديم طلب جديد يحدد فيه العنوان الذي يرغبون في إستلام المراسلات من خلاله أو حفظ البريد الذي سيتم منح البنك منه لا تقل عن 10 أيام عمل للتنفيذ على أن يخضع الحساب للمصاريف وفقاً للرسوم المعتمدة بالبنك في حينه.
 5. تعتبر جميع المراسلات والمكاتب والإخطارات التي يرسلها البنك لأصحاب الحساب المشترك على سبيل المثال كإعلان المهت في سجلات البنك وحساب وأرصده وتفاصيل المعاملات وأية معلومات أخرى يتم تخزينها على أجهزة أصحاب الحساب المشترك الشخصية يكون على مسئوليتهم الخاصة ولا يتحمل البنك أية مسئولية في حالة الكشف عن هذه المعلومات لطراف آخر.
 6. يوافق جميعها ومنتجة لكافة آثارها القانونية دون إعتراض من أصحاب الحساب المشترك على ذلك.
 6. يحق كافة أصحاب الحساب المشترك - عند تغيير العنوان التابيت بسجلات البنك - أن يقوموا بإخطار البنك بذلك خلال 30 يوم من التغيير.
 7. حفظ البريد في البنك يشمل أية إشعارات أو مراسلات أو وثائق أو أوراق تجارية مرتدة ويلتزم أطراف الحساب المشترك بمراجعة البنك بشكل دوري (بحد أقصى كل ثلاثة أشهر) لإستلام المراسلات ويسقط حقهم في المطالبة بالتعويض عن أي ضرر قد يتربط على حفظ مراسلاتهم لدى البنك أو على عدم قيامهم بإستلامها في الوقت المناسب.
 - إقرارات وصحعات أصحاب الحساب المشترك الخاصة بالإنترنت البنكي:
 1. يفر أصحاب الحساب المشترك بأنهم قد إطلعوا على كافة شروط وأحكام الإشتراك بخدمة الإنترنت البنكي وإستخدامها على الموقع الإلكتروني " www.eg-bank.com https"، ويعتبر توقيعهم على هذا الطلب موافقة صريحة منهم على كافة البنود والشروط والأحكام الخاصة بخدمة الإنترنت البنكي وهذا الإقرار يعطى ولا يجوز الرجوع فيه حالياً أو مستقبلاً لثى سبب من الأسباب أو بأي صفة كانت، ويظل سارياً حتى بعد إغلق حساباتهم لدى البنك، كما يفر أصحاب الحساب المشترك بموافقتهم على أنه يحق للبنك تعديل كافة هذه الشروط والأحكام أو بعضها في أي وقت ويحق لهم الإبلاغ على الشروط والأحكام السارية في أي وقت من خلال الموقع الإلكتروني للبنك المصري الخليجي وألأ الحصول على نسخة منها من خلال أي من فروع البنك.
 2. يفر أصحاب الحساب المشترك بموافقتهم على إعتقاد البنك للموافقة الإلكترونية كوسيلة مصادقة وذلك بخصوص أي خدمة إلكترونية مقدمة لهم.